توقع عودة الأنشطة الاقتصادية في البلاد للنمو خلال العام الحالي

الهاشل: البنوك الكويتية في وضع مريح وقادرة على مواجهة الصدمات

د.محمد الهاشل

توقع محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل معاودة الأنشطة الاقتصادية في البلاد للنمو خلال العام الحالي، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ 19) «ستستغرق بعض الوقت».

واكد د.الهاشل، خلال لقاء مع مجلة «ذا بانكر»، أن البنوك الكويتية في وضع مريح يمكنها من مواجهة هذه الأزمة حيث يوفر معدل تغطية القروض غير المنتظمة الحالي البالغ 222٪ المصدات اللازمة لمواجهة أي صدمات محتملة.

وأضاف أن التدخلات المبكرة للسياسة النقدية والتحوطية والمالية في بداية الجائحة حالت دون تضرر الطاقة الإنتاجية للدولة على نحو حاد وفي ذلك مبعث للأمل في التعافي السريع بعد السيطرة على الجائحة.

وأفاد بأنه حتى قطاعات الأعمال التي تعتمد على الاتصال المباشر مع عملائها بدأت في التكيف مع الظروف التشغيلية المتغيرة قدر الإمكان ويمكن لنا أن نأخذ الارتفاع الملحوظ في مبيعات المطاعم عبر الإنترنت مثالا على ذلك.

وتابع أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط وهو أعلى مستوى له خلال سنة واحدة يبشر بنمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي في الكويت. وعن خطوات حماية القطاع المصرفي، قال د.الهاشل إنه تم بالفعل بتطبيق العديد من الإجراءات الداعمة لترسيخ متانة القطاع المصرفي وسلامته بحيث يظل قادرا على تزويد قطاعات الاقتصاد الوطني بمختلف الخدمات والمنتجات المالية بكفاءة عالية دون انقطاع في هذه الظروف الضاغطة.

وأضاف أن «المركزي» بادر إلى خفض سعر الفائدة بمعدل تراكمي 1,25 نقطة مئوية خلال مارس 2020 لينخفض بذلك من 2,75٪ إلى 1,5٪ وهو المستوى الأدنى تاريخيا ما أدى إلى تيسير شروط التمويل وأعباء خدمة الدين بشكل ملحوظ على كل فئات المقترضين.

وأشار إلى قيام «المركزي» أيضا بتخفيف بعض التعليمات الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي لمواجهة أي معوقات في السيولة ومساعدة البنوك في هذه الظروف على أداء دورها الحيوي كوسيط مالي. وحول القروض غير المنتظمة، أوضح أن جودة أصول البنوك على مستوى مجمع شهدت تراجعا طفيفا في 2020 بزيادة نسبة التعثر بمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى 2٪، لافتا إلى تأجيل أقساط القروض وتدابير السياسة النقدية الداعمة ساعدت على إبقاء معدلات التعثر عند مستويات منخفضة.

وأشار إلى أن البنوك الكويتية دخلت هذه الأزمة من مركز قوة إذ بلغ معدل تغطية القروض غير المنتظمة 271٪ ومعدل صافي القروض غير المنتظمة 1,5٪ بنهاية 2019 وهو أدنى مستوى له خلال عقد من الزمن.

وقال ان البنوك حافظت على مستويات وفيرة من السيولة خلال الأزمة ووصل معدل تغطية السيولة ومعدل صافي التمويل المستقر إلى 184,2٪ و114,3٪ على الترتيب بنهاية 2020 مقارنة بالنسبة المقارنة المطلوبة عند مستوى 100٪.

وبين أن نسبة السيولة الرقابية بلغت 27,5٪ مقابل المستوى المطلوب 18٪ وزاد معدل كفاية رأس المال للبنوك خلال العام ليصل إلى 19٪ وهو أعلى من النسبة المقررة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي أو متطلبات لجنة «بازل».

تقييم صفقة استحواذ «بيتك» على «المتحد».. سابق لأوانه

قال د.محمد الهاشل انه وفقا لقرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بتاريخ 5 مايو 2020، طلب من بيت التمويل الكويتي (بيتك) إجراء دراسة شاملة لجدوى الاستحواذ على بنك الأهلي المتحد بعد عودة الأمور إلى سابق عهدها قبل انتشار جائحة كورونا وما أعقبها من تداعيات. وأضاف محافظ بنك الكويت المركزي ان الحديث عن البدء في أي تقييم لهذه الصفقة سابق لأوانه، نظرا لاستمرار الجائحة.

نمو الائتمان سيبقى جيداً في 2021

ذكر د.محمد الهاشل ان معدل نمو الائتمان المحلي في 2020 شهد مستوى صحيا مسجلا 3,5٪ مقارنة بالعام السابق، متوقعا استمرار نمو الائتمان بنفس المستوى الجيد في 2021 نظرا لعودة الأعمال إلى نشاطها والارتفاع المتوقع في الإنفاق الرأسمالي مما سيؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان.

كما توقع أن يواصل الائتمان المقدم للأفراد ـ وخاصة للمواطنين ـ نموه، بفضل الأمن الوظيفي ومعدلات الفائدة المنخفضة حاليا.

«الوطني»: الولايات المتحدة على مسار التعافي الاقتصادي

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الدولار الأميركي حافظ على قوته خلال الأسبوع الماضي في ظل استمرار مراهنة الأسواق على تعافي الاقتصاد العالمي بوتيرة أسرع. كما تحسنت المعنويات تجاه الدولار على مدار الأسابيع القليلة الماضية بفضل خطة التحفيز المالي لإدارة الرئيس بايدن التي تتخطى قيمتها أكثر من 2 تريليون دولار والانطلاق السريع لبرنامج التلقيح ضد فيروس كوفيد ـ 19 مما ساهم في تعزيز التفاؤل بتعافي الاقتصاد. وأنهى مؤشر الدولار تداولات الشهر مرتفعا بنسبة 2,5٪ عن مستويات شهر فبراير. ويضيف التقرير أن خطة البنية التحتية التي اقترحها الرئيس بايدن بتكلفة تصل إلى 2 تريليون دولار، والتي يطلق عليها اسم «خطة الوظائف الأميركية» تساهم في توفير ملايين الوظائف لبناء الطرق وتوسيع تغطية شبكات الإنترنت ومعالجة قضية تغير المناخ وتعزيز الخدمات الاجتماعية مثل توفير الرعاية لكبار السن. وللحصول على التمويل اللازم لتلك المشاريع، ستعمل الخطة أيضا على زيادة معدل ضريبة الشركات من 21٪ إلى 28٪ وتغيير قانون الضرائب لسد الثغرات التي تسمح للشركات بنقل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى توزيع التكلفة على فترة ثماني سنوات ومن المقرر سدادها بالكامل خلال 15 عاما.

ويعتبر ذلك الاقتراح ثاني التشريعات التي يقدمها بايدن بمليارات الدولارات بعد شهرين فقط من توليه منصب الرئاسة مما مهد الطريق لصدام حزبي جديد في الكونغرس. ويختلف مقترح «خطة الوظائف الأميركية» اختلافا جوهريا عن خطة الإنقاذ الأميركية السابقة بقيمة 1,9 تريليون دولار من جهتين رئيسيتين. أولا: نظرا لأن التكلفة موزعة على ثماني سنوات، فإن الإنفاق السنوي المرتبط بالبرنامج سيكون أقل من 300 مليار دولار. ثانيا: سيتم تمويل البرنامج بصفة رئيسية من خلال الإيرادات الضريبية الجديدة بدلا من الديون. وأصدر بايدن بيانا أوضح فيه أن الضرائب لن تساهم فقط في تسديد مقابل البرنامج التحفيزي، بل ستقلل أيضا من أعباء الديون على الولايات المتحدة.

وأثار إضافة المزيد من الأعباء الضريبية ضمن المقترح استياء النواب الجمهوريين الذين أقروا مؤخرا إعفاءات ضريبية ضخمة خلال إدارة ترامب. وحذر زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل الرئيس من تحويل البرنامج إلى «جهد هائل لزيادة الضرائب على الشركات والأفراد».

وأشار التقرير الى ان تمرير حزمة التحفيز المالية بقيمة 1,9 تريليون دولار في الشهر الماضي ساعد على تعزيز ثقة المستهلك الأميركي التي وصلت في مارس إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ بداية جائحة كوفيد ـ 19 مما يدعم التوقعات بأن النمو الاقتصادي سيتسارع في الأشهر المقبلة. وقفز مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن كونفرنس بورد بمقدار 19,3 نقطة ليصل إلى 109,7 نقاط هذا الشهر، ليسجل بذلك الزيادة الأكبر منذ أبريل 2003. من جهة أخرى، ساهم تقرير الوظائف غير الزراعية الذي صدر يوم الجمعة في تعزيز انتعاش الاقتصاد الأميركي. وكشف التقرير عن إضافة 916 ألف وظيفة في مارس مقابل التوقعات بزيادة قدرها 652 ألف وظيفة فقط، وبعدد وظائف أكثر من ضعف التي تمت إضافتها في فبراير. كما انخفض معدل البطالة إلى 6٪ مقابل 6,2٪ في السابق. وتتزامن تلك المؤشرات مع عودة الأمور إلى مسارها الطبيعي في ظل زيادة وتيرة التلقيح وقيام الحكومة بضخ المزيد من أموال الإغاثة لاحتواء تداعيات الجائحة. ويتوقع الاقتصاديون أن يصل معدل نمو الوظائف في الوقت الحالي إلى 700 ألف وظيفة على الأقل شهريا في الربعين الثاني والثالث. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك، إلى جانب الحوافز المالية بالإضافة إلى نحو 19 تريليون دولار من المدخرات الزائدة التي تراكمت لدى الأسر خلال الجائحة، إلى إطلاق موجة قوية من الطلب المكبوت.

اليابان متفائلة بمستقبل اقتصادها

ذكر تقرير «الوطني» أن محافظ بنك اليابان هاروهيكو كورودا قدم نظرة اقتصادية متفائلة يشوبها الحذر، قائلا إن النمو العالمي والياباني يتعافى من الأضرار الناجمة عن جائحة فيروس كورونا بفضل إجراءات التحفيز القوية.

وقال كورودا إن النمو الاقتصادي لليابان سيكون «إيجابيا بشكل ملموس» خلال السنة المالية الجديدة، التي تبدأ في أبريل، بفضل زخم التجارة العالمية وزيادة الطلب المحلي على السلع المعمرة. وخلال مارس، تراجع أداء الين الياباني مقابل الدولار الأميركي 3,55٪، إذ أدى ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأميركية إلى زيادة مراكز المضاربة لبيع الين الياباني. إلا انه في ظل تحسن آفاق نمو الطلب العالمي هذا العام، من المقرر أن يستفيد الاقتصاد الياباني القائم على الصادرات من ضعف قيمة عملته.

شركة المجموعة المالية هيرميس إيفا ش.م.ك.م
EFG Hermes IFA K.S.C.C
EFG HERMES المجموعة المالية هيرميس إيفا

إعلان

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية
شركة المجموعة المالية - هيرميس إيفا للوساطة المالية ش.م.ك.م

يسر مجلس إدارة المجموعة المالية هيرميس إيفا للوساطة المالية ش.م.ك.م دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، والمقرر عقدها في تمام الساعة الحادية عشر صباحا يوم الاربعاء الموافق 21 أبريل 2021، بمبنى بورصة الكويت، الدور الرابع على أن يكون الحضور والتصويت للمساهمين عن طريق الوسائل الإلكترونية فقط نظراً للظروف والإجراءات الإحترازية الراهنة، وذلك للنظر في بنود جدول الأعمال التالية:

1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 ومناقشته والمصادقة عليه.
2. مناقشة تقرير السيد مراقب حسابات الشركة عن البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 ومناقشته والمصادقة عليه.
3. تلاوة تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
4. مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليها.
5. استعراض تقرير المخالفات والجزاءات التي رصدتها الجهات الرقابية على الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (إن وجدت).
6. مناقشة إقتراح مجلس إدارة الشركة بشأن عدم توزيع أرباح نقدية للسادة المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليه.
7. مناقشة إقتراح مجلس إدارة الشركة بصرف مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة بواقع 3000 دينار كويتي (ثلاثة آلاف دينار كويتي) لكل عضو مستقل و2000 دينار كويتي (ألفان دينار كويتي) لكل عضو غير مستقل عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليه.
8. استعراض تقرير التعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 ومناقشته والمصادقة عليه وتفويض مجلس الإدارة في إجراء معاملات مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.
9. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
10. تعيين أو إعادة تعيين السيد مراقب حسابات الشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على أن يكون من ضمن مدققي الحسابات المعتمدين من قبل هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابه.
11. انتخاب أعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات قادمة.

ويرجى من السادة المساهمين مراجعة الموقع الإلكتروني للشركة الكويتية للمقاصة (www.maqasa.com)، وذلك من أجل إتخاذ إجراءات التسجيل في النظام الإلكتروني للجمعيات العامة تمهيداً للقيام بالمشاركة والتصويت الإلكتروني لبنود جدول الأعمال، علماً بأن المشاركة ستكون متاحة حتى الساعة الثامنة صباح يوم إنعقاد الجمعية، وذلك وفقاً لدليل السياسات والإجراءات المتعلق بعقد الجمعيات العامة من خلال الأنظمة الإلكترونية، والمنشور على الموقع الإلكتروني للشركة الكويتية للمقاصة.

ويمكن للسادة المساهمين مراجعة الشركة للاطلاع على المستندات الخاصة بالبنود المدرجة على جدول الأعمال وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العامة العادية.

مجلس الإدارة

المدار almadar للتمويل والاستثمار FINANCE & INVESTMENT

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

يتشرف مجلس ادارة شركة المدار للتمويل والإستثمار ش.م.ك (عامة) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمزمع عقدها في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا وذلك يوم الاثنين الموافق 12 ابريل 2021 ، وذلك في مقر الشركة الكائن في منطقة الصالحية - شارع فهد السالم - برج السلام - دور 14، وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالي:-

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية

1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليه.
2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليه.
4- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 واعتمادها.
5- تلاوة كلا من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليهما.
6- استعراض أية مخالفات او جزاءات صادرة من الجهات الرقابية (إن وجدت) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
7- استعراض تقرير التعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والتي سوف تتم مع أطراف ذات صلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.
8- تفويض مجلس الادارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقا لقانون الشركات وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها.
9- مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
10- مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
11- مناقشة توصية مجلس الإدارة بتحويل 10% من صافي الربح للشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة الي الاحتياطي الإجباري عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 7,243 د.ك (سبعة الأف ومائتان وثلاثة وأربعون دينار كويتي).
12- مناقشة توصية مجلس الإدارة بإيقاف تحويل 10% من صافي الربح للشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة الي الاحتياطي الاختياري عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
13- مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والادارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
14- تعيين أو إعادة تعيين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من ضمن القائمة المعتمدة لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة مدة التغير الالزامي لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2021 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
15- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدي هيئة اسواق المال، مع مراعاة التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

لذا فعلى السادة مساهمي الشركة الراغبين في حضور الجمعية العمومية العادية في الموعد سالف البيان مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة الكائن مقرها في برج أحمد بالدور الخامس- شارع الخليج العربي (شرق) - بدالة 22464593 وذلك لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي.

والله الموفق
مجلس الادارة